

## المرحلة الثانية / الديمقراطية

### الاسبوع الاول / المحاضرة الأولى :

المبحث الاول من الفصل الاول :تعريف ومفهوم الديمقراطية والمدخل اليها وانواعها.

#### تعريف الديمقراطية :

الديمقراطية كلمة مشتقة من كلمتين اغريقيتين هما Demos وتعني الشعب وكلمة Cratia وتعني الحكم ( السلطة ) وبالتالي تعني الديمقراطية لغة (( حكم الشعب )) ولهذا تطلق هذه التسمية على الحكومات التي ينتخبها الشعب وبخيارها.

اما الديمقراطية اصطلاحا بمفهومها الشامل فتعني (( الحكومة التي تقرر سيادة الشعب وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الناس وتخضع فيها السلطة صاحبة السلطات الى رقابة رأي عام حر له وسائل قانونية تكفل خضوع الحكومة له )).

وينظر للديمقراطية نظرة مختلفة في بلدان العالم وبحسب وجهة نظر كل نظام او دولة ولكن يبقى الاساس المشترك التي تتفق عليه هذه الانظمة أن الديمقراطية هي حق الاغلبية بالحكم وحق الاقلية بالمعارضة .

أما الديمقراطية بمفهومها الحديث تعني (( حرية الفرد مشتملة على المواطن والحقوق والمسؤوليات من اجل النهوض بالوظائف التي يختارونها من دون تفرقة ومن دون النظر الى الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعرقية والجنس واللون للأفراد )).

وكما انها تعني (( حق الفرد في الحياة والتعبير عن الرأي والمعتقد من دون معوقات او تهديد ، وان تختار الشعوب مصيرها )) .

#### \*الديمقراطية انواع منها:

١- الديمقراطية المباشرة :-

## المرحلة الثانية / الديمقراطية

وهي اشراك الشعب مباشرة في ممارسة السلطة فقد لا يتم هذا بكيفية واحدة.

٢- الديمقراطية غير المباشرة :-

وهي اختيار الشعب ممثلين عنخ يمارسون السلطة نيابة عنه.

٣- الديمقراطية شبه المباشرة :-

وتتخذ هذه الديمقراطية الصورتين السابقتين أعلاه ، اي المباشرة وغير المباشرة

### مفهوم الديمقراطية :

وكما تقدم سابقا فإن مصطلح ( الديمقراطية ) الذي اصبح يتداول بكثرة في العصر الحاضر هو مصطلح ليس جديدا ، وانما هو من اقدم المصطلحات السياسية ، حيث يرجع الى كلمة يونانية مركبة وتعني (حكم الشعب )

فقد كانت اثينا وغيرها من مدن اليونان ، في القرن السادس قبل الميلاد ، تحكم بواسطة ما عرف بالديمقراطية المباشرة ، وتتجلى في اجتماع الرجال ( دون النساء ) في ساحة عامة ، ويقترحون القوانين ويصوتون عليها ( السلطة التشريعية ) ، ويختارون افرادا منهم يتولون تنفيذ ما وقع عليه الاتفاق ( السلطة التنفيذية ).

ومن المعلوم ايضا ان فلاسفة اليونان مثل ( افلاطون ) و ( سقراط ) و ( أرسطو ) انتقدوا بشدة الديمقراطية على النحو المذكور ، ووصفوها بحكم الجهلاء والدهماء والرعاع ، ودعوا الى حكم الفلاسفة أو حكم العقلاء ، وهو نوع من الحكم الذي طبق في العهد الروماني الاول وسيطرت من خلاله الطبقة الارستقراطية على الحكم .

ولم يستعد المفهوم الاصلي للديمقراطية ( اي حكم الشعب ) بريقه إلا بعد مرور عدة قرون من الزمن ، وجاء إعتناقه في الغرب كرد فعل في مواجهة الانظمة الإقطاعية وما كانت تتميز به من استبداد وطغيان واحتقار للشعوب، وتطورت أساليب ممارسة الحكم الديمقراطي بحسب تطور المجتمعات التي إعتمدت الديمقراطية منها لنظامها السياسي ، وعلى مدى الثلاثة عقود الأخيرة سقطت حكومات قوية بأمريكا اللاتينية ، وشرق اوروبا ، وانهار الاتحاد السوفيتي .

## المرحلة الثانية / الديمقراطية

وقد ظل المفهوم العام للديمقراطية على مدى القرون ، يرتكز في جوهره على تدبير الشعب لشؤونه بنفسه ، وتكاد تجمع كل الكتابات في العصر الحاضر حول هذا الموضوع ، بأن الديمقراطية هي ( حكم الشعب بالشعب ولمصلحة الشعب ) ، وفي هذا الصدد اختلفت المذاهب والتيارات السياسية ، واجتهد كل منها في إعطاء الديمقراطية مفاهيم ومضامين من خلال توجهاته الايديولوجية ، واهدافه السياسية ، وكانت هذه الإشكالية تطرح بحدة حينما كانت المنظومة الشيوعية في أوج نشاطها وإشعاعها الأيديولوجي المناهض للبرالية ، إذ كانت تطرح مفهوما خاصا للديمقراطية ، يقوم على حصر حق الممارسة السياسية وتولي الحكم في طبقة اجتماعية معينة تدعى ( البروليتارية ) وهي طبقة العمال ، او في تحالفها مع الفلاحين الفقراء ، وذلك في اطار حزب وحيد أو جبهة تتكون من تيارات ذات نفس المرجعية الاشتراكية ، وتحكم باسم الشعب ، ولا تسمح لقوى سياسية او فئات اجتماعية أخرى بالتعبير عن وجودها ، والإفصاح عن خياراتها المخالفة ، وتسمى الطبقة الحاكمة طريقتها في الحكم ب( الديمقراطية المركزية ) .

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين ، اصبح المفهوم الليبرالي للديمقراطية هو السائد نظريا ، وهو المفهوم الذي اعتمد في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية منذ قرون .

ويرتكز المفهوم الليبرالي للديمقراطية على فكرة التمثيل او النيابة ، لانه يتعذر من الناحية العملية ان يتولى الشعب باجمعه الحكم ، فينتدب ممثلين عنه لمجلس نيابي يختص بالسلطة التشريعية ، وينبثق عن اغلبية السلطة التنفيذية ، الحكومة ، في حين تكون السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين ، وتتعدد الاحزاب السياسية التي تؤطر وتمثل مختلف فئات وطبقات الشعب ، وتتنافس في الحصول على اغلبية المجلس النيابي ليؤول اليها حق تشكيل الحكومة ، بينما تضطلع الاقلية بدور المعارضة ، فتراقب العمل الحكومي ، وتطرح البدائل التي تراها مناسبة ، او تعتقد انها الاكثر جدوى في تحقيق الصالح العام .